قراءة في تاريخ الحركة النقابية الوطنية

Reading in the history of the national trade union movement

ناصري زواوي[1]

تاريخ الاستلام: 2021/06/19 تاريخ القبول: 2021/11/21 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: نهدف من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظروف نشأة الفكر النقابي في الجزائر، وذلك من خلال ربطه بكل المحطات التاريخية التي أدت في نهاية المطاف إلى إنتاج النقابات على شكلها الحالي، وذلك من خلال العلاقة التي ربطتها بالسياسي خاصة بعد الإستقلال.

و قد بينت النتائج أن النقابة في الجزائر كانت دوما دعامة للمشاريع السياسية و الإقتصادية في البلد، فمن مشروع حرب التحرير إلى المشروع الإشتراكي في جزائر ما بعد الإستقلال، إلى أن وجدت نفسها بعد نهاية الثمانينات أمام خيار التبعية لأجهزة الدولة السياسية، أو الإقصاء و التهميش في حالة اختارت الإستقلال و النضال بعيدا أن أجهزة الدولة و رقابتها.

كلمات مفتاحية: النقابة، الإقتصاد، السياسة، التبعية، الهوية.

Abstract: The aim of this research is to study the emergence of trade union thought in Algeria, by linking it to all the historical stations that have finally led to the production of the unions in their current form through the relations they have linked to the political process, especially after independence.

The union in Algeria has always been a pillar of political and economic projects, it played a role in the liberation war as it did also in the socialist project after independence, and after the end of the 80s it was found between the choice to be subordinated to the state's political apparatus or exclusion and marginalization if they want to work away from the state and his control.

Keywords: Trade union, economy, politics, dependence, identity.

[1] جامعة محمد بن أحمد (الجزائر)، zouaoui.nasri@univ-saida.dz

1. مقدمة:

إن الحديث عن الفكر النقابي في الجزائر لا تزال تعتريه بعض النقائص كون أنه كان نتاج مرحلة تاريخية تزاوجت فيها الظروف السياسية بالإجتماعية و الرأسمالية بالإشتراكية، مما أنتج لنا نقابة وطنية ثورية تعمل على جميع الأصعدة و تحت راية السياسي إلى غاية استقلال البلد.

و بعد الإستقلال كانت الحكومة تحاول ترميم المشهد الإجتماعي و الإقتصادي المحطم و لن تفلح في ذلك إلا إذا أحكمت قبضتها على القوى العمالية، و هو ما حدث فعلا... فبقيت النقابة أداة من أدوات السلطة تعمل على تنفيذ برامجها السياسية و الإقتصادية بل تعدت ذلك حين أصبحت تنظم لمختلف الإنتخابات الرسمية الوطنية، لكن ذلك لم يدم على الشكل الذي أرادته السلطة بعد أن تدهورت معيشة العامل بعد انهيار سعر البترول عام 1986 و كثرت الإحتجاجات التي كان من نتائجها تعديل الدستور وتوجه البلاد نحو مشهد جديد يعترف رسميا بالتعددية بمختلف أشكالها.

فظهرت النقابات المستقلة و تفرقت القوى العمالية حولها، لتجد السلطة نفسها مرغمة على إعادة بسط قوتها من جديد من خلال إعادة صياغة إستراتيجية جديدة تتوزع من خلالها الثروات و المزايا على من بقي تحت جناحها داخل بيت الإتحاد العام للعمال الجزائريين، أو توسيع دائرة التهميش والإقصاء و عدم إشراك الفاعلين في النقابات المستقلة كونهم ينشطون بعيدا عن أعين و رقابة الدولة.

و بين هذا و ذاك وجد العامل الجزائري نفسه أمام خيار التموقع لتحقيق جملة من إنشغالاته المتعددة، فإما أن يكون أمام خيار مواجهة الدولة و أجهزتها المختلفة لتحقيق مطالبه أو أمام خيار أن يرمي بنفسه في أحضان السلطة ممثلة في جهازها النقابي الوحيد الذي تعتبره صوت العامل الجزائري، لتساهم هذه الأحداث في تفتيت الرصيد النضالي للعامل الجزائري الذي اكتسبه من خلال تجربته في النقابات الفرنسية التي كان لا يزال حديث عهد بها.

و قد انطلق هذا البحث من الإشكالية التالية: **هل ضعف النقابة في الجزائر مرده إلى هيمنة القوى السياسية، أو إلى قلة الوعي النقابي الناتج عن ضعف تركيبة المجتمع الجزائري ؟**

لقد سمح لنا استخدام المنهج الوصفي التحليل نظرا لقدرته على تصوير الإشكالية بدقة من الكشف عن العلاقات المترابطة بين بعض الجزئيات التي تؤثر دور المنظمة النقابية كظاهرة إجتماعية.

2- مرحلة ما قبل الإستقلال: لقد تمكنت فرنسا الرأسمالية من بسط هيمنتها على الجزائر مستحوذة على خيراتها بعد أن جردت ملاك الأراضي من ملكياتهم مفرزة بذلك نسبا كبيرة من البطالين اتخذوا من الهجرة

وسيلة لكسب عيشهم، كما أنها عملت على إلغاء النقابات القديمة التي بدأت بالوصاية التركية منذ عام 1868[1]، كما جعلت قانون الأهالي يمنع كل نشاط نقابي في الجزائر.

نستطيع أن نقول بأن الحركة النقابية الجزائرية كانت نتاج التجربة النقابية الفرنسية و نتاج مختلف الصراعات الإيديولوجية حتى العالمية منها و التي وجدت لها مكانا فوق أرض الجزائر، فالمد الشيوعي استطاع أن يتوغل في الوسط العمالي الجزائري مشكلا بذلك نواته الأولى،لكن سياسته كانت واضحة اتجاه القضية الوطنية مما جعلها محل تجاهل من غالبية العمال الجزائريين، لأنهم كانوا يبحثون عن الإنتماء لنقابات أكثر اهتماما بقضيتهم التحررية، كما كانوا أكثر تمسكا و انتماءا للحركة الوطنية الجزائرية.

فالحركة الوطنية في جزائر ما قبل الإستقلال كانت تعرف صراعا حول الإستثمار في القوى العمالية الجزائرية، هذا الصراع كانت من نتائجه ظهور تعددية نقابية وطنية قوبلت بتخوف من جهة التحرير الوطني على وحدة الجزائريين إتجاه المسألة التحررية، مما جعلها كقوة سياسية أولى في البلد تنشئ نقابتها UGTA و تبحث عن إفشال التنظيمين النقابيين الآخرين USTA -UGSA لضم العمال المنخرطين فيهما إليها، فأصبح الإتحاد العام للعمال الجزائريين قوة عمالية حقيقية تعكس مدى وحدة السياسي مع النقابي في القضايا الوطنية، فالإتحاد ع.ع.ج ولد من رحم الأفلان لدعم النضال السياسي قبل النضال المطلبي، مما مكنه من تدويل القضية الوطنية في المحافل الدولية و بمساعدة تنظيمات نقابية عالمية و عربية و افريقية، و قد تمكن الإتحاد من تنفيذ برامجه التنظيمية المستمدة من حزب جبهة التحرير الوطني حتى استقلت الجزائر مما جعل عمله الحقيقي المطلبي يتأجل إلى جزائر ما بعد الإستقلال.

و أهم ما يجب الإشارة إليه هنا هو أن قادة التنظيمات السياسية الوطنية على غرار الحركة الوطنية لإنتصار الحريات الديمقراطية كانوا مناضلين منحدرين من الشريحة العليا للبرجوازية الصغيرة – مثقفين و مالكين- و الذين تتم ترقيتهم طبقا لوظيفتهم الإيديولوجية[2]، أين يضيف الدكتور **عبد العزيز راس مال** أن هؤلاء هم من تحكموا في السلطة السياسية نظرا لتكوينهم الجامعي الذي استفادوا منه من جهاز التعليم الفرنسي، أما الطبقة الثورية فقد تكونت من غالبية الذين تلقوا تعليما ثانويا في المدرسة

[1] - عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة، ط3، بيروت، 1983، ص151.

[2] - عبد العزيز راس مال، كيف يتحرك المجتمع و نتائج ذلك على العلاقات الإجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 130.

الفرنسية، أما الذين حملوا السلاح من غالبية المجاهدين هم من أصول فلاحية "الفلاحون و المزارعون و سكان الأرياف" الذين مثلوا غالبية سكان الجزائر قبل الإستقلال و كانوا لا يتمتعون بمستوى تعليمي محدد، و ربما هو ما جعل العمل النقابي يتأجل إلى ما بعد الإستقلال.

3- **مرحلة ما قبل التعددية**: السلطة في الجزائر لم تتشكل بعد الإستقلال إلا بعد سلسلة من الإنقلابات و التضحيات و ذلك بسبب غياب مشروع الدولة منذ البداية، بحيث و مباشرة بعد 5 جويلية يوم الإستقلال عرفت جبهة التحرير الوطني أزمة حادة كادت أن تعصف بالجزائر في حرب مدمرة لا نتيجة منها[1]، تلك الحادثة و ما انجرت عنها من أحداث فيما بعد أثرت بشكل مباشر على مختلف أشكال الحراك التي شهدتهما الساحة السياسية و الإجتماعية معا، فالصراعات حول السلطة و التناقضات التي عرفتها الجزائر مباشرة بعد الإستقلال نتيجة غياب مشروع واضح لبناء دولة و توحيد مختلف شرائح الشعب فيها جعل الشعب الذي كان يضحي بكل ما يملك من أجل أن يستقل وطنه يجري وراء الإرث المادي الذي خلفه المعمر بعد خروجه من البلد.

فخروج فرنسا من الجزائر ترك وراءه فراغا رهيبا في المناطق الحضرية و الشبه حضرية والمؤسسات الإقتصادية و المزارع و غيرها، و هو ما استهوى غالبية الشعب الجزائري و دفعهم إلى التوجه نحو حيازة ما يمكن حيازته من مساكن و فيلات و عقارات و مزارع و غيرها، لتشكل تلك الحالة بداية حالة المجتمع الجديد الذي ستتغير فيه القيم و المعايير و تتحدد فيه ملامح الحياة الحضرية الجديدة، حالة فراغ تركتها فرنسا بعدها ساهمت أكثر في نزوح و هجرة العائلات الجزائرية إلى المدن لتصبح الجزائر حلبة للصراع الفكري و الإيديولوجي بين من هو بدوي تقليدي و من هو حضري، فهجرة الفلاح إلى المدينة بقيمه التقليدية ساهم على حد رأينا في تأخير عملية التقدم التي برمجتها الدولة الجزائرية فيما بعد من خلال تشييدها لمؤسسات صناعية ضخمة كانت تستطيع أن تجنب الدولة ما حصل فيما بعد، لأن العامل ذو الأصول الريفية و في الوقت الذي كان ينتظر منه أن يقوم بوظيفته العادية في المؤسسة الصناعية كان لا يزال في صراع لإثبات ذاته و وجوده في المدينة.

نستطيع القول أن بداية الإنطلاقة كانت صعبة نوعا ما لأن توجه الجزائريين نحو المصانع كان توجها أملته عليهم ظروفهم الخاصة و ليست ظروف البلد، و هنا يضيف **جابي عبد الناصر** أنه في المقابل توجهت فئات أخرى إلى النشاط الصناعي المأجور كالصناعات النسيجية و الغذائية و النقل و العمل في

[1] - عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص210.

ورشات مواد البناء و الأشغال العمومية، كما أن العمال الجزائريين المقيمين في المهجر رغبوا بالبقاء فيه كون أن اقتصاد الجزائر في تلك الفترة كان ضعيفا جدا مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى حوالي 35.30 % في سنة 1966[1]، و هو الأمر الذي جعل النقابة بعد الإستقلال تظهر في صورة التنظيم الذي يبحث عن استرجاع عافية البلد حتى تمارس نشاطها بصورة جيدة.

لكن قبضة السياسي على الإتحاد العام للعمال الجزائريين كانت من حديد، و قد أوضحت الطبقة السياسية ذلك حين صرح الأمين التنفيذي قايد أحمد الذي كان مسؤولا عن الحزب و عبر المرسوم الذي جاء بتاريخ 30 أكتوبر 1968 بأن الأفلان هو الذي سيحضر أشغال المؤتمر الثالث للإتحاد العام للعمال الجزائريين و أنه يجب على إطارات النقابة أن تخضع و تلتزم للقواعد القانونية للحزب، و أن المؤتمر الذي سيعقد بين 05 و 09 ماي 1969سيكون محل مراقبة تامة من الحزب[2].

إن المنظرين للفكر الإشتراكي فيما بعد قد تمكنوا عبر دستور الجزائر الذي يعتبر في المادة السادسة منه أن الميثاق الوطني "ميثاق 27 جوان 1976" هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة و قوانين الدولة و هو المصدر الإيديولوجي و السياسي المعتمد لمؤسسات الحزب و الدولة[3]، فدستور الجزائر المستقلة لم يكتف من خلال المواد الأولى من تحديد صفة النظام على أنه اشتراكي بل تعدى ذلك ليحدد الإيديولوجية و الأطر النظرية للهوية الإشتراكية في البلد، بحيث تمكن صناع القرار عبر الميثاق الوطني الذي يمثل المبادئ النظرية لجبهة التحرير الوطني من صياغة المادة العاشرة من الفصل الحادي عشر للدستور التي تعتبر أن الإشتراكية اختيار الشعب و هي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الإستقلال الوطني[4]، مما سمح لهم من بسط سلطتهم على مختلف الأجهزة و المؤسسات بما فيها الجهاز النقابي.

---

[1] - جابي عبد الناصر، الجزائر تتحرك، دراسة سوسيولوجية للإضرابات العمالية، دار الحكمة، الجزائر، 1995، ص 32.

[2] - Abderrahim TALEB, Les rapports parti-syndicat en Algérie, voir 1'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1982, C.N.R.S Paris, p 188.

[3] - إلياس فرح، تطور الأيديولوجية العربية الثورية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، بيروت، 1979، ص212.

[4] - إلياس فرح، نفس المرجع، نفس الصفحة.

1- الجدول 01: يمثل نتائج الإقتراع الخاص بإخيار الشعب للنظام الإشتراكي في البلد[1]:

عدد المسجلين	7.949.780	**النسب المئوية**
عدد الناخبين	7.290.641	%91.70
عدد الأصوات المعبرعنها	7.248.603	% 99.42
عدد الأصوات الملغاة	42.038	% 0.57
نعم	6.840.095	% 94.36
لا	103.729	% 1.43

المصدر: الطاهربن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر1962-1989، الجزء الأول، دارهومة، بوزريعة، 2007، ص136.

فالأرقام الموجودة في هذا الجدول توضح أن نسبة 94.36 % من أبناء الشعب الجزائري و منها غالبية اليد العاملة قد وافقت على انتهاج الدولة للخيار الإشتراكي، فهذا الخيار أصبح يمثل المشروع الإيديولوجي للجزائر من خلال ميثاقها الوطني الذي أصبح أداة فلسفية تربط أجزاء هذا المجتمع المتفاوتة إيديولوجيا فيما بينها، لهذا يوحد الميثاق دوما لغة ماركسية في شكل نزاعات اقتصادية موجودة في التاريخ و ما التأميمات التي بدأت سنة 1966 إلا دليل على ذلك[2]، بحيث كان لإسترجاع البنوك و المناجم و النقل و استرجاع شركات التجارة الخارجية و التأمين دور مهم من طرف النظام لإرساء القواعد المادية للنموذج الإشتراكي حتى تجتمع الطبقة العاملة و تتوحد و تدافع و تحافظ عن مكتسباتها تحت ظل الإشتراكية وبعيدا عن كل أشكال الصراعات الإقتصادية بمكوناتها المادية و الديالكتيكية.

لكن تلك السياسات لم تدم طويلا بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، و زادها ذلك حدة تدهور سعر البترول عام 1986، لتدخل الجزائر بعد ذلك فترة صعبة جدا على المستويين الإجتماعي و الإقتصادي أدى في نهاية المطاف إلى مطالبة الشارع بضرورة إقرار التعددية كخيار بديل عن الهيمنة الحزبية و النقابية.

و لا ننكر أنه داخل الإتحاد العام للعمال الجزائريين كان يوجد بعض الإطارات النقابية الوطنية التي عملت على مصلحة العمال و ناضلت لأجل قضياهم، فكثيرة هي الإضرابات التي إحتضنها هؤلاء القادة

[1] - الطاهربن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر1962-1989، الجزء الأول، دارهومة، بوزريعة، 2007، ص136.

[2] - الطاهربن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر1962-1989، الجزء الأول، دارهومة، بوزريعة، 2007، ص 144.

النقابيين أواخر السبعينات من القرن الماضي على مستوى مؤسسات عملهم حين تعلق الأمر بسوء التسيير، بحيث كانت تعود الدوافع من وراء هذه الموجة من الإضرابات بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير وانعكاساته على معنويات العمال الذين يطالبون بتغيير مسؤوليهم و محاسبتهم[1].

قد تميزت تلك الفترة قبل بداية الإصلاح السياسي و النقابي بأنها فترة إحتكار الحزب للمركزية النقابية و لكن ليس إحتكارا للعمال، فالعمال كانت تختلف مشاربهم الفكرية و تطلعاتهم و إيديولوجياتهم و توجهاتهم لكن و بسبب فرض السلطة السياسية في البلد عليهم اختيارا واحدا أمامهم أصبح كل شيء مؤخرا إلى ما بعد فترة صدور دستور جديد للبلد، و ذلك كرد فعل و نتيجة عن حراكهم المطالب بدفع السلطة نحو خيار الإنفتاح و التعددية و التغيير.

4- **مرحلة التعددية**: لقد كان هناك تحالف على المستوى الأعلى بين من هو سياسي و من هو اقتصادي أو بين من هو سياسي-اقتصادي و من هو اقتصادي لجعل المرحلة القادمة من عمر جزائر بداية التسعينات مرحلة مساهمة الرأس مال الخاص في عملية البناء الوطني، و بعد أن هيكلت المؤسسات العمومية و تبخرت بعض انجازات بومدين أصبح هناك سعي للسيطرة على المشهد الإقتصادي في البلد، سيطرة انقلبت فيها الموازين بعد انهيار سعر البترول مما جعل الأفلان يتعامل بتحفظ كبير مع كل طرح يراه يساريا في تلك الفترة لأنه كان يعتقد في أن كل الإصلاحات الإقتصادية أو السياسية التي ستنجر عن الإستجابة لضغط الشارع ما هي إلا محاولة من طرف بعض الأشخاص النافذين لتغيير النظام السياسي في البلد، و بالتالي تكرر نفس سيناريو التحفظ مع كل منظمة أفرزتها التعددية و لا تراها الأفلان في صفها رغم شعارات السلطة الداعية لدمقرطة الفعل التعددي، فقد ساهم حراك الشارع في جعل دستور سنة 1989 يسمح لمختلف التيارات الفكرية و الإيديولوجية الوطنية التي كانت تعمل في الظل زمن الأحادية من أن تفرض نفسها بعيدا عن الديمقراطية المصنوعة بقرار و تؤسس لنفسها منظمات على المستويات الحزبية و النقابية و حتى الإعلامية.

فالجزائر و بعد أن كانت الطبقة السياسية فيها مع نهاية الثمانينات عرضة لمختلف الضغوطات من الداخل كما من الخارج ما كان عليها سوى أن تلجأ للعمل على مباشرة إصلاحات سياسية و مؤسساتية

[1] - سليمان الرياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية –الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996، ص349.

واسع النطاق، و مواصلة الإصلاحات الإقتصادية بمنظور جديد مختلف عن منظور سابقتها[1]، لتظهر مفاهيم الحرية و الحق على مستوى المؤسسة النقابية التي سمح لها هذا القانون من أن تظهر و تتشكل عبر مختلف القطاعات عمومية كانت أو خاصة و التي كان لقطاع التربية أكبر نصيب منها.

حراك فهمته الأفلان بأنه بداية القطيعة بين الشعب الذي مثل دور "الإبن" لعقود من الزمن مع الدولة التي كانت بمثابة "الأب"، لتتجلى تلك القطيعة مباشرة مع عام 1990 على شكل أحزاب و تشكيلات سياسية تحمل توجهات إما ذات طابع إسلامي يمثل تاريخ الأمة الجزائرية المسلمة أو وطني يرمز إلى عهد الثورة أو علماني متأثر بالفكر الغربي، بحيث كان الهدف من نشأة تلك الأحزاب السياسية الجري وراء السلطة السياسية لخدمة المجتمع و ليس التناحر من أجل امتلاكها، و لعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبحكم الإقبال الكبير لمختلف شرائح المجتمع إليها كانت أول حزب جديد أسس مؤسسته النقابية SIT في المؤسسات المختلفة بما فيها العمومية حتى تقوم بدورها في عملية البناء و محاربة كل أشكال الفساد مستغلة القانون 14/90 في ذلك، كذلك لاحظنا أنه من بين أهم التشكيلات السياسية التي ظهرت في الساحة السياسية و قد جعلت شؤون العمال و قضاياهم من بين أهدافها و مخططاتها نجد حزب العمال الجزائريين الذي ظهر عام 1990 ممثلا للأفكار الإشتراكية التي احتضنها العمال في الجزائر، و لعل تبني زعيمته لويزة حنون للأفكار التروتسكية لخير دليل على مذهب هذا الحزب و توجهه.

و مباشرة بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ دخلت الجزائر في عشرة سنوات دامية إن لم نقل حربا أهلية بالمفهوم العميق لهذه الكلمة، أين أخرت تلك السنوات السوداء مشاريع و نشاطات كثيرة في البلد إلى أن جاءت سنوات الألفين و ظهرت بوادر المصالحة الوطنية تتجسد من خلال قيام الرئيس بوتفليقة بمشروع سياسي جديد يهدف لإصلاح أحوال البلد، فظهرت عدة نقابات مستقلة عبر عدة قطاعات كانت قد استحوذت عليها النقابة الإسلامية للعمل، فأعادت تلك الفترة إنتاج الديمقراطية لكن بثوب جديد تظهر فيه على أنها ليست نفس الديمقراطية التي اغتيلت من طرف السلطة يوم 11جانفي1992، و التي منحت الفرصة كاملة لمختلف الروابط الإجتماعية و بعض أشكال العلاقات لتظهر و تنموا إما في إطار البعد التقليدي المتمثل في مختلف التفاعلات القبلية و العائلية و الدينية و غيرها و التي أنتجت الأحزاب السياسية مثلا، أو عن طريق البعد الحداثي المتمثل في التفاعلات المهنية و الوظيفية التي تجاوزت الأطر

[1] - صالح بلحاج، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر، ط1، 2012، ص 157.

التقليدية لتؤسس لنفسها منظمات نقابية عمالية مستقلة نوعا ما وظيفيا عن سابقتها، منظمات كانت نتيجة محاولة للإرتقاء إلى الإختلاف في المنهج و التصور و إنتاج المعنى الحقيقي للتعددية.

و رغم توفر الآليات القانونية التي تسمح في هذه الفترة من مزاولة النشاط النقابي بعيدا عن رقابة الدولة و أعينها اللصيقة بها، إلا أن ذلك سيبقى أسير وعي العمال و مدى إدراكهم لحجم الأمانة المستقبلية الملقاة على عاتقهم.

5-إيديولوجية النقابي الجزائري: إن الحديث عن الإيديولوجية التي تحرك النقابي في وسطه المهني تجعلنا نتناولها من زاوية النظرية التاريخانية التي تعتبر أن لكل مجتمع خصوصياته التي تدفعه لإختيار المستقبل الذي يتناسب معه، فمحاولة تناولها من باب المادية التاريخية و علاقتها بالوعي الإجتماعي سيجعلنا ندرس الفرد كفاعل، و الفاعل هنا هو ابن زمانه و مجتمعه و طبقته، فيتحدد جوهر الشخصية ويتضح تمام الوضوح بالمجتمع الذي تعيش فيه، وكل تشكيلة اجتماعية تضع قضية العلاقة بين المجتمع والشخصية على نحو مختلف وتحلها وفق نمط معين[1]، فثقافة الفرد أو الجماعة أو المؤسسة أو ثقافة المجتمع في حد ذاته هي وليدة تراكمات لعدة تجارب و خبرات و محطات تاريخية ساهمت في تشكيل الوعي السائد اليوم في مجتمعنا، و لعل أبرز هذه المحطات هي الفترة الإستعمارية لما لها من تأثير مباشر على هوية الشعب الجزائري، لأن فرنسا كدولة مستعمرة تختلف نوعا ما عن باقي الدول الرأسمالية المستعمرة في أنها تعمل على سلخ الشعوب المستعمرة من هويتها، و لعل أبرز حديث عن هذه الوضعية هو حديث فرانس فانون Frantz Fanon حين تعامل بموضوعية مع قضية اللغة الفرنسية على أساس أنها أداة ثقافية أساسية ترتكز عليها فرنسا في هيمنتها على الدول المستعمرة، و بأنها آلية رئيسة يتم من خلالها ضخ الحضارة الأوروبية إلى وعي الشعوب المستعمرة و هو ما يؤدي إلى نزع إنسانيتها[2]، و لعل نتائج ذلك لا تزال تلقي بضلالها على الممارسات اليومية لفئات الشعب الجزائري سواء على مستوى الخطاب الرسمي أو الأكاديمي بل و للأسف داخل مؤسسة العمل الواحدة و حتى في البيت و الشارع، لأنه حسب هذا المنظور أصبح من يمتلك اللسان الفرنسي و كأنه حاز آليا على المكانة و الرفعة التي تجعله في مصاف المثقف، بحيث ساهمت هذه النظرة لوحدها في تفكيك البنى الإجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري.

[1] - أحمد الأصغر و آخرون، علم اجتماع التنظيم و مشكلات العمل، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم علم الإجتماع، 2002-2003، ص87.

[2] - جون سكوت، خمسون عالما اجتماعيا أساسيا، ط1، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، 2009، ص 280.

فإذا تعاملنا مع الوجود الفرنسي فوق أرض الجزائر و علاقته بحالة الجزائر اليوم من خلال 130 سنة استعمار و سلب و تحطيم و تفكيك لمقومات هذا الشعب فسنجد أنفسنا أمام واقع ما أفرزته تلك الحالة على كل الأصعدة خاصة الفكرية منها، فجزائر اليوم أصبحت تتنازعها عدة تيارات فكرية تحاول أن تتحكم في المشهد العام للبلد، فالمجتمع الجزائري يشتغل وفق خصوصيات دينية و مجتمعية تجعل الفرد يسير على نمط معين من الثقافة التي يعتبرها جزءا من تاريخه و هويته، و العمل النقابي حين يمتزج بالثقافة السائدة في المجتمع فإنه و بلا شك سيتأثر بها بل و يستمد قوته منها، إذن فالحديث عن الإطار المرجعي لثقافة العامل ستقودنا إلى الفترة التي عرفت فيها الحركة الشعبية عدة تيارات وطنية تقودها، بدءا من الحراك الديني الذي كانت تقوده جمعية العلماء المسلمين قصد الحفاظ على الموروث الثقافي للشعب الجزائري، بحيث أشار مصطفى الأشرف في كتابه "الجزائر الأمة و المجتمع " إلى قضية هامة جدا و هي أن المؤرخين لتاريخ الجزائر يرون أن الشعور الديني -أو التعصب الإسلامي حسب زعمهم- هو وحده الذي جعل الشعب الجزائري يلتف للدفاع عن قضية تعتبر روحية أكثر مما تعتبر قومية[1]، و رغم تحفظاتنا في مسألة أن الدين كان وحده محركا للشعب الجزائري في كفاحه ضد فرنسا إلا أن الحقيقة أنه كان يعتبر بأنه قادر على تحريك غالبية الشعب الجزائري نحو القضايا التي تمس بالوطن قبل الإستقلال و حتى بعده، خاصة حين انصهر غالبية الشعب الجزائري في المشروع السياسي الإسلامي للفيس لتغيير الواجهة السياسية في البلد، ثم يأتي بعده الحراك الذي كان ينادي إليه الحداثيون الجزائريون المتشبعون بالثقافة الفرنسية الذين كانوا يرون بأن الثقافة الغربية تمثل مخرجا من دائرة التخلف التي عانى منها الشعب الجزائري طويلا، و قد لاقت هذه الحركة تأييدا من فئات وطنية كانت تنعم بظروف حياة حضرية و تتلقى تعليما في المدارس الفرنسية، ثم يأتي حراك آخر و هام جدا نظرا لأن زعماءه يمثلون أبناء القبائل الكبرى "الأمازيغ" الذين يعتبرون بأن شمال إفريقيا تم تعريبها بقوة الحديد و النار، و أنه لا بد من إعادة تشكيل الهوية الأمازيغية بكل أبعادها التاريخية، و هو ما عرف في سنة 1949 بأزمة البربر " la crise berbère" التي كان لفرنسا دورا كبيرا فيها.

فتلك الحركات التي كانت لا تزال فتية في الفترة الإستعمارية أصبحت أكثر نضجا و قوة بعد الإستقلال، مما جعلها تنتقل إلى مرحلة تعزيز فكرة الإنتماء الهوياتي لأن الهوية أصبحت تشكل بالنسبة لها ضميرها الجمعي، بل تجاوزت ذلك حين ارتبطت بالإنتماء "الأرض" و بالمواطنة، فساهمت هذه

[1] - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص47.

الوضعية لوحدها في أن تصبح الهوية محركا للتحرر و موقظا لوعي الشعوب و عامل وحدة لدى جماعات و عنصر تمايز و تناحر عند أخرى[1].

فالمواطن الجزائري على الأقل الحالي الذي هو نتاج مدرسة ما بعد الإستقلال و الذي أصبح يعيش في ظل هذه الحركية و يرى بعينيه انعدام أي مشروع تنموي من شأنه أن يخرجه من دائرة الغلبة، و الذي أصبح يحمل بعضه فشل الدولة الريعية مستعملا مصطلحات عامية كـ" شعب هنا" أو " شعب عيان" ، "شعب ما يتحركش".. فسوسيولوجيا هذه المصطلحات لوحدها كافية في أن تبين حجم الهوة الموجودة بين فئات الشعب المختلفة، فالتقسيم العمودي الذي فرق بين السلطة و الشعب قد انتقل بدوره إلى تقسيم أفقي بين فئات الشعب مغذيا كل فئة لها نفس الخصوصيات و متجانسة فيما بينها بقيم لا تخدم الوحدة لا داخل المجتمع و لا داخل الحي و لا داخل مؤسسة العمل، و العامل كمواطن يستمد قيمه من المجتمع يتأثر به و يؤثر فيه هو أيضا عرضة لإستقبال هذه القيم ليعيد إنتاجها لكن بطريقة يغلب عليها منطقه المهني الذي سيجعلها إما محل قبول أو رفض من رفقاء المهنة و من عامة الناس.

إن التاريخ هو من أنتج لنا الهوية على شكلها الحالي و الهوية لن تستطيع أن تكون محل اجماع إن لم يكن له ارتباط بالتاريخ، و تاريخ الجزائر ارتبط بإستعمار المماليك و الدول العظمى له و التي لم تساهم في وحدة أبناء شمال إفريقيا بقدر ما كانت تبحث على تفكيك الروابط التي جمعتهم من خلال إستثمارها في مكوناتهم المختلفة "أمازيغ و عرب" لإضعاف وحدتهم و تقسيمها، لكن ذلك و بقدر ما كان ضارا إلا أنه سمح لسكان هذه المنطقة مقارنة بمناطق أخرى من العالم العربي من التعرف على مختلف الثقافات، وبالتالي و بعيدا عن الموروث الثقافي المادي المنتشر فوق أرض الجزائر و الذي يعكس حياة حضارات سابقة تعاقبت على هذا البلد منذ مئات القرون التي مضت إلا أن هناك أيضا موروث ثقافي غير مادي يتمثل في العادات و التقاليد التي تستمد شرعيتها إما من البعد الأمازيغي لساكنة هذه المنطقة أو من الإسلام الذي انتشر فوق هذه الأرض مثلما انتشر في الأندلس و ترك للمسلمين أسلوب حياة يتبعونه، أو من خلال التأثر بالحضارة الغربية و ما تحمله من قيم التفتح و التحرر البعيدين عن الرقابة الدينية،

[1] - سليمة فيلالي، بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص16.

خاصة و أننا لا زلنا حديثي عهد بالإستعمار الفرنسي الذي بقي لأكثر من قرن في المنطقة تاركا لنفسه عدة دعاة له.

إذن و من خلال هذه الثنائيات الضدية "أمازيغ- عرب، إسلام- علمانية، حضر- بدو" يبني العامل الجزائري فلسفته مثل باقي المواطنين، فتجده إما مدافعا عن الدين أو العروبة أو الأمازيغية أو التحرر، وحتى و إن استطاع أن يجمع بين البعدين الأمازيغي و العربي فلن يوفق للجمع بين متغير الدين و التحرر، فعلى مستوى الدين فقد استطاع هذا الأخير و لفترة من الزمن الماضي أن يمحوا كل صراع ثقافي و يؤسس لمجتمع يتساوى فيه كل الأفراد، لكن فترة ما تسمى بالصحوة الدينية أواخر الثمانينات من القرن الماضي أضافت لشخصية الجزائري بعض المظاهر و السلوكيات التي لا علاقة لها بهويته الدينية السابقة، فأنتجت لنا هذا الوضعية الرجل المتدين المتعصب للنموذج السعودي و المدافع عن سياسته بدل أن تنتج لنا المسلم العصري مثل ذاك الذي ظهر في ماليزيا و إندونيسيا، و قد استطاع هذا المواطن المتدين أن يكون فاعلا في قطاعات الوظيف العمومي مثلما استطاع العلماني المتحرر أيضا من أخذ مكانته في وسط هذا القطاع، و هو الأمر الذي سيجعل مسألة الهوية تختلف بين هؤلاء الفاعلين، خاصة و أن الدين الإسلامي أو الإسلام الشعبي كما يسميه البعض قد استطاع في فترة مضت من أن يكون دين الجميع لأنه شكل دين انفتاح جعل مختلف الجزائريين يقفون في صف واحد في إطار المذهب المالكي، لكن بعد أن ظهر مذهب ثاني أكثر صرامة مع كل مسائل الحياة أصبح ينظر للإسلام على أنه دين التشدد، مما ساهم في خلق فئتين متدينتين متناطحتين عقائديا فيما بينهما موجودتان أيضا على مستوى مؤسسات العمل.

إذن فمسألة الهوية في الجزائر تجعل العامل كغيره من بني هذا المجتمع محافظا على القيم التي يراها تدعم وجوده و استمراريته، هذه القيم التي كانت في الماضي القريب تدعم كل أشكال الروابط الإجتماعية للشعب الجزائري أصبحت الآن أقل فعالية و تأثيرا لأنها انحصرت و بقوة على مستوى الفئات التي تتشارك نفس القيم و المعتقدات، و هو ما سيجعل الإنتماء للأحزاب السياسية على سبيل المثال تحركه الإيديولوجية المسيطرة على الحزب و التي تظهر على قادته، و هو نفس الحال بالنسبة للنقابات التي سيتحرك لها العمال وفقا لنمط سيرها و لهويتها، و هو ما رأيناه مع حزب العمال الذي لم يلقى رواجا رغم قربه من مراكز إتخاذ القرار و ذلك نظرا للإيديولوجية التي يتحرك بها قادته.

فالإختلاف الهوياتي الموجود على مستوى قطاع العمل لا يشكل طموحا سياسيا في حد ذاته أو لا يشكل على الأقل تهديدا للسلطة، فنعتقد بأنها - أي السلطة- ستعمل على تذويبه حتى لا تبقى للنقابة أي دور على المستوى الفوقي بقدر ما يكون دورها الجري وراء إشباع حاجياتها المادية، و هو الأمر الذي فهمته

جميع أطياف المجتمع المختلفة التي وجدت نفسها أمام واقع الحفاظ على الذات و في نفس الوقت مسايرة التغيرات التي أحدثتها العولمة بآلياتها الجذابة، و انطلاقا من ثنائية "بدو-حضر" لا ننسى أن النمو الحضري في بلدنا لا يعتبر طبيعيا لأن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر، والتي هي في الصميم عملية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، و من ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة للتكدس السكاني في المدن نتيجة النزوح الكثيف و ليس أمام عملية التحضر[1].

في المقابل علينا أن لا نهمل دور المرأة العاملة في النقابة بما تحمله من قيم موروثة و مستمدة من واقعها المعاش و التي ستجعلها بين خيار الحفاظ على موروثها الثقافي التقليدي داخل مؤسسة عملها فتختار بذلك سطحية الإنتماء النقابي و يكون دورها غير فعال في الحراك النقابي، أو تختار أن تتماشى مع ما يتطلبه الحاضر من حداثة فتقف مثلها مثل الرجل أمام مختلف الهزات التي تعترضهم في عالم النضال النقابي، و بالتالي فالهوية بما تحمله من قيم و تصورات و موروث ثقافي ستصبح على المحك حين يتعلق الأمر بتواصلها مع الحاضر و تصبح مقيدة فكريا غير قادرة على مسايرة الآخر، فشبكة العلاقات الإجتماعية و المهنية لن تكون ذات فعالية حين تكون إحدى خيوطها ممزقة بسبب تأثرها المستمر ببعض العادات و التقاليد و السلوكيات التي ربما تنفع أصحابها في الوسط العائلي لكن تضر بهم في الوسط المهني.

لقد لا حظنا مثلا بأن التنشئة الإجتماعية تلعب دورا كبيرا و مهما في إعداد الأفراد بحيث تمدهم بالثقافة السائدة على مستوى بيئة الإنتماء، و البيئة تختلف في الرقعة الجغرافية الواحدة بين مناطق حضرية و شبه حضرية و ريفية، بحيث نجد أن كل فرد "عامل" يتمتع بخصوصيات البيئة التي ينتمي إليها على الأقل على مستوى الإعتقاد إن لم تكن على مستوى الممارسة التي أعياها التمظهر الإجتماعي خاصة لدى فئة النساء، و بالتالي ستكون وسائل التنشئة الإجتماعية أمام امتحان مدى صدقها و ثباتها حين يجد العامل نفسه أمام وضعية التوفيق بين قيمه و القيم التي تدعوا إليها النقابة، فالمجتمع الغربي نجحت فيه النقابة لأنه مجتمع يغلب عليه الطابع الفرداني "سيادة الذات" في مختلف العلاقات الإجتماعية عكس مجتمعاتنا التي تتميز فيها هذه العلاقات بطابع التشاركية "سلطة المجتمع"، و بالتالي فسلطة المجتمع هي بدورها وسيلة تساهم في تشكيل الهوية المحلية للفاعلين الإجتماعيين "العمال" بحيث تحدد سلوكاتهم و تضبطها، أو ربما تجعل بعضهم يعيش حالة من الإغتراب "غربة الذات" حين لا يستطيع أن

[1] – محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص88.

يصنع لذاته نموذجا يتجاوز فيه إشكالية التوفيق بين قيم الأصالة و متطلبات المعاصرة لسبب واحد و هو لأنه يعيش من أجل الغير، و هنا نقصد المجتمع بثقافته المسيطرة التي تخضع كل فرد من أفراده لعملية تربية و تثقيف هدفها الحفاظ على النظام القائم و تأمين استمراره على الشكل الذي هو فيه[1].

إذن، فإشكالية الهوية في وطننا ستتفاوت من ولاية لأخرى حسب خصوصيات كل منطقة و بسبب عدد الساكنة، عدد الجامعات، نوعية النشاط الإقتصادي و حجمه، الأثر الثقافي الذي خلفه المستعمر في تلك المنطقة.

6- خاتمة:

لقد عولت السلطة السياسية كثيرا على إحداث تغيير في طريقة سير النقابات المستقلة حتى لا تحدث أي تأثير عليها، ساهمت في ذلك عدة متغيرات أهمها أن العشرية السوداء كانت كفيلة لوحدها في خلق فراغ عاطفي بين الإنسان و أخيه الإنسان و بين الإنسان و الأرض أحيانا، فقد أدى ذلك إلى خلق جيل جديد من الناس لا تهمهم سوى مصالحهم الضيقة و خاصة المادية منها بسبب الظروف الإقتصادية الصعبة التي عرفها الوطن، و هو الأمر الذي ساهم في إحداث تفكيك عميق في النسيج الإجتماعي و الإيديولوجي الذي جمع بين فئات هذا الشعب طيلة عقود من الزمن، فلم يعد الوعي النقابي المطلبي هو هدف هذا الجيل الجديد من العمال بقدر ما أصبحت مطالبهم متعلقة أكثر بكل ما هو مادي من زيادة في الأجر و ترقية بمختلف أشكالها لتحقيق ذواتهم التي أرهقتها السياسات الإقتصادية الفاشلة، كما ساهمت سياسة التقاعد المسبق في إفراغ القواعد النقابية من إطاراتها الحقيقية لتجد معظم النقابات نفسها أمام واقع هشاشة المنخرطين فيها نظرا لضعف رصيدهم و هويتهم النقابية، و هو ما أفقد في نهاية الأمر جميع الفاعلين فيه دوافع الإبتكار L'innovation.

فالنقابات المستقلة في قطاع الوظيف العمومي لن تتبوأ المكانة التي تستحقها في ظل التحالف الذي يربط الإتحاد العام للعمال الجزائريين بنظيره السياسي، و هو ما أثر و سيؤثر إن بقيت الأمور على حالها على كل مخرجات هذا القطاع، لأن الشراكة الحقيقية تبنى بين الشركاء الإجتماعيين الفعليين و تحت مراقبة السياسي و ليس بإقصاء الشركاء الإجتماعيين من طرف السياسي للإستحواذ على مكانهم بطرق غير أخلاقية من أجل تمرير سياسات و أجندات و إملاءات خارجية.

[1] - أحمد عبد الحليم عطية، نقد المجتمع الأبوي- قراءة في أعمال هشام شرابي، ط1،الإتحاد العربي للجمعيات الفلسفية، القاهرة، 2003، ص261.

و يبقى على النقابات المستقلة اليوم من أجل تخطي مختلف العقبات أن تستثمر و بشكل حقيقي و فعلي في عنصر تكوين المنخرطين و توحيد الهدف للإرتقاء بقواعدها النضالية، حتى تتمكن من صنع جبهة عمالية حقيقية تفرض نفسها أمام كل المتغيرات السياسية و الإقتصادية للبلد، لأنه لا يمكنها اليوم أن تعول على منخرط فيها لا يعرف حتى أبسط المواد التي تتعلق بحقوقه و واجباته التي يكفلها له قانون العمل، فكيف إذا تعلق الأمر بمعرفته بقانون العمل النقابي.

7- قائمة المراجع:

• الكتب:

- أحمد الأصفر و آخرون، علم اجتماع التنظيم و مشكلات العمل، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم علم الإجتماع، 2002-2003.
- أحمد عبد الحليم عطية، نقد المجتمع الأبوي- قراءة في أعمال هشام شرابي، ط1،الإتحاد العربي للجمعيات الفلسفية، القاهرة، 2003.
- الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989،ج1، دار هومة، بوزريعة، 2007.
- إلياس فرح، تطور الأيديولوجية العربية الثورية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، بيروت، 1979.
- سليمان الرياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية –الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996.
- صالح بلحاج، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر، ط1، 2012.
- عبد العزيز راس مال، كيف يتحرك المجتمع و نتائج ذلك على العلاقات الإجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة، ط3، بيروت، 1983.
- جابي عبد الناصر،الجزائر تتحرك، دراسة سوسيولوجية للإضرابات العمالية، دار الحكمة، الجزائر، 1995.
- جون سكوت، خمسون عالما اجتماعيا أساسيا، ط1، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، 2009.
- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.
- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

- الرسائل والأطروحات الجامعية:

– سليمة فيلالي، بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014.

- الدوريات:

- Abderrahim TALEB, Les rapports parti-syndicat en Algérie, voir 1'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1982, C.N.R.S Paris.